المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

سلسلة اصدارات المركز (٤)

الحوار المجتمعي:

المفهوم والآليات والمنهج

د. عمر الخير إبراهيم

يونيو ٢٠١٤م

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

الحـــوار المجتمعي:
المفهوم والآليات والمنهج

د. عمـــر الخـــير ابراهـــيم

المدير العام للمركز السوداني للديمقراطية والتنمية

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوار المجتمعي: المفهوم والآليات والمنهج

تمهيد:

الناظر للساحة السياسية السودانية يرى أنها تكتسي بسواد قاتم يصعب جدا رؤية ما وراءه، وعدم الرؤية هذه يمكن أن ينتج عنه كارثة سياسية، إجتماعية، إقتصادية وأمنية لن يستطع أحدا أن يتكهن أو يتنبأ بمآلاتها على الوطن وشعبه. المشهد الماثل يؤكد أن نظام الإنقاذ الوطني الذي جاء إلى السلطة بإنقلاب عسكري في يونيو ١٩٨٩م، وظل قادته ورموزه وحلفاؤه بشتى ألوانهم وخلفياتهم يحكمون السودان قرابة ربع قرن دون تغيير كبير في سياساته وساسته، هو أطول نظام حكم مر على السودان (٢٥ عاما). أطياف المعارضة السياسية التى ظل صوتها منذ مجئ الإنقاذ الوطني إلى الحكم يعلو ويخفت، يبح مرة وينقطع فترات، طوال ربع قرن دون أن يرى لها طحنا لم يكن ليمثل بديلا حقيقيا للإنقاذ رغم الفرص الكثيرة التي منحها نظام الإنقاذ نفسه لها نتيجة خطأ بعض سياساته أو صراعاته الداخلية، أو ما تسببت به كذلك بعض توجهاته وسياساته الخارجية.

الأزمة السياسية في السودان ليست فقط بفعل الأنظمة والحكام الذين هيمنوا على السلطة فيه بل أيضا بفعل النخب السياسية والعسكرية التي دعمتهم سواء إيجابا بالوقوف إلى صفها أو سلبا بالخضوع لها أو مكافحتها بدون رؤية وفهم مستنير. والشعب والمواطن السوداني ليسو بعيدين عن المسئولية في إستمرار رهن السلطة السياسية لنخب، أحزاب أو فئات من المجتمع كرست جل همها في المحافظة على السلطة وتجاهل كل دعوات الاصلاح والتغيير سواء من الداخل أو الخارج. أما وقد وصلت الأزمة حدها الأقصى بدءا من العشر سنوات الأولى للإنقاذ وإنتهاءا بالعشرة الثانية لها فقد إتسعت وتعمقت بأن تجرأت جماعات وطنية على حمل السلاح في وجه النظام وصاغت دعاواها في خطابها للشعب في الداخل والمجتمع الدولي في الخارج بلغة

ومعاني تروج لثقافة جديدة من ناحية وتهدف إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس مغايرة لما عرفه المجتمع وما قامت عليه وسارت به الأنظمة المختلفة التي حكمت الدولة. الأمر الذي يؤكد على أن السودان؛ دولة، مجتمع، وشعب مقدما على مرحلة إنتقالية في تاريخه المعاصر يتوقع أن تعيد تشكيل الكثير من مسلماته وقيمه وخبراته وممارساته.

إن مبادرة السيد/ رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير للحوار الوطني، والتي إنطلقت بخطابه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤م الموجه للأمة السودانية والذي عرف بخطاب الوثبة، جاءت لتؤكد على إعتراف ضمني من النظام أن الأزمة أصبحت أكبر من أن يتم تجاوزها أو تجاهلها. ورغم كل التحديات التي يمكن أن تواجه مثل هذا الإعلان إلا أن خطاب الرئيس ذكر مصمما توجهه بالقول: (لابد من التوكل على خيار الانطلاق في عالم غير مثالي، لأن الزمن الذي يمر هو وقتنا، هو وقت الشعب السوداني، الذي أفلتت من يديه الفرصة بعد الفرصة خلال ستين عاما من عمر الاستقلال).

اذا فكرة (الحوار الوطني) ربما هي آخر فرصة يمنحها الوقت والنظام الحاكم للخروج من نفق الشمولية والعنف والحرب إلى رحاب الديمقراطية والحريات والحوار والتداول السلمي للسلطة. وبالنظر إلى مسار الحوار الوطني منذ إنطلاقته نجده مر بمطبات ومآزق كادت تخرج به عن مساراته الآمنة لولا تمسك بعض العقلاء من الأطراف الأساسية بالقوى السياسية والحكومة وجهودهم المضنية التي بذلوها للمحافظة عليه. ولازال التحدي قائما حول مدى قدرة الأطراف الأساسية (الحكومة والأحزاب السياسية) على إيجاد مسارات آمنة لعملية الحوار الوطني . ويظل الحوار الوطني آملا حقيقيا طالما ظل الحوار سودانيا خالصا واجتهدت الأطراف الأساسية فيه بالالتزام بمبدأ الوطنية الذي يمنع أي تدخل خارجي سواء كان دوليا أو إقليميا

في مسار الحوار؛ أطرافه، قضاياه، آلياته ومنهجه. فالعامل الخارجي لا يدخل إلا لتحقيق مصلحة أو حفاظا عليها ١أوتكريسا لها.

في ١٠ أغسطس ٢٠١٤م إبتدر رئيس الجمهورية ما أطلق عليه الحوار المجتمعي بإعتباره رافدا للحوار الوطني، وذلك بخطاب له وجهه لمنظمات المجتمع المدني، النقابات والاتحادات المهنية والفئوية، الادارة الاهلية، الطرق الصوفية، الحركات الموقعة على السلام وقيادات المجتمع دون إستثناء. هذه الورقة تمثل محاولة للفهم والاستيعاب لمدلول الحوار المجتمعي من ناحية، وايجاد الصلة الموضوعية والتنظيمية له بعملية الحوار الوطني من الناحية الأخرى. أيضا تسعى الورقة أكثر للتعرف على الطرق المختلفة التي تم من خلالها إشراك المجتمع في تجارب الحوار الوطني بدول أخرى والمساهمة في إقتراح آليات ومناهج مناسبة لتبنيها في حالة السودان.

الإطار المفاهيمي للورقة:

(أ) مفهوم الحوار المجتمعي:

أولا: مفهوم مصطلح الحوار

للنظر بعمق في مفهوم الحوار المجتمعي، نحتاج إبتداء التعرف على مفهوم (الحوار) كمصطلح إكتسب معنى وقيمة بسبب فعالية نتائجه وانتشار استخدامه. وأدناه يظهر أن مفهوم الحوار لا يمكن إدراكه بعيدا عن القيم التي ترتبط به والاجراءات والضوابط التي تصاحب استخدامه والنتائج التي تتوقع منه.

- الحوار عملية Process وليست نهاية في حد ذاته End point
- الحوار ليس هدف Goal في حد ذاته ولكنه وسيلة Means للوصول لهدف
- الحوار وسيلة فعالة للتواصل والتداول حول القضايا الهامة

- الحوار عملية تتضمن الاستماع الفعال، كما تتضمن التحدث الفعال، قبول وإحترام وجهات نظر الآخرين في محاولة لفهم منطلقاتهم الأساسية، والتنوع والتشرزم يتم مخاطبتهم بوضوح في هذه العملية.

- الحوار لا يهدف بالضرورة للاجابة على كل الأسئلة، وإنما يهدف إلى جعل الأطراف أو الناس يطرحون أسئلة على أنفسهم وعلى الآخرين.

- الحوار عملية نقل وتعميق الفهم للنفس والآخر (ومواقفهم)، من خلال الاستماع، التبادل والمشاركة، والسؤال

- الحوار يعمق فهمنا لأنفسنا، ولمواقف بعضنا البعض، وغالبا يقودنا إلى فهم مشترك، وتعزيز قدرتنا على إتخاذ قرارات ناضجة ومناسبة.

- الحوار يؤدي إلى بناء الثقة وتعزيز الإحترام، والاتفاق على بناء مستقبل مشترك أفضل .. أو يوضح نقاط الاختلاف وتحديد احتياجات الأطراف لإتباع وسائل وطرق أخرى لمستقبل مختلف لكل.

أهم نتائج الحوار ليست هي الاجابات التي تم التوصل إليها، ولكن الأسئلة التي ستبقى للسعي في الاجابة عليها .. المشاركون في الحوار يجب أن يتساءلوا دائما حول:

١. مواقفهم وينظروا إلى الاحتياجات التي تتطلبها
٢. مواقف الآخرين وينظروا إلى الاحتياجات التي تتطلبها
٣. أن ينظروا إلى كيفية مخاطبة الاحتياجات المشتركة والاحتياجات المتعارضة أحيانا

في الحوار مطلوب باستمرار مراجعة المواقف المعلنة على فرضية أن الناس والأطراف يريدون أشياء مختلفة، وغالبا لا يحظى كل الناس بما يريدون .. وهنا أسئلة أساسية ينبغي أن تطرح من قبل الأطراف على أنفسهم:

١. ماذا أريد؟

٢. ماذا أحتاج إليه؟ ولماذا أحتاج إليه؟

٣. ما الذي يمكن أن أتحمله، آخذا في الاعتبار أن احتياجات وآمال الآخرين مختلفة عني.

الحوار ليس؛ تحكيم، تفاوض، وساطة، حل مشاكل، مناظرة، البحث عن إجابات، تجنب القضايا، إثبات وجهة نظرك، إثبات خطأ الآخر، كسب نقاش، الوصول إلى إتفاق.

بالضرورة لا يعني هذا أن الحوار لا يصل إلى إتفاقات، أو يبرز أفكار جديدة، أو يحل مشاكل، ولكن الأهم أن نفهم أن هذه النتائج ليست مخططة مسبقا أو أنها ضرورية كجزء من عملية الحوار الناجح.

المتأمل في مدى الاتساع الذي يمثله مفهوم (الحوار) يلحظ أن هناك أسسا مرتبطة بالمفهوم تعمل على تأطيره وإضفاء معنى يجعله أكثر وضوحا وعملية يتمثل ذلك في الآتي:

- القيم Values and Principles التي تحفز وتساعد على بدء وإدارة الحوار هي: الثقة، الاحترام المتبادل والمشاركة.

- الاجراءات والضوابط Procedures التي يفرضها ويتطلبها بدء الحوار وإدارته بنجاح هي: كيفية الاستماع والتحدث الفعال، السؤال، واتخاذ القرار.

- النتائج Results التي يتوقع أن تحققها أي عملية حوار ناجحة هي: بناء الثقة، تعزيز الفهم المشترك، التعرف على الاحتياجات، مخاطبة التنوع والتشرزم واتخاذ مواقف وقرارات ناضجة ومناسبة.

اذا مما يمكن أن نخلص له حول دلالات ومعاني وأبعاد مفهوم الحوار هو أنه يفترض أن يحتوي على الأسس الثلاثة المذكورة أعلاه ليكون فعالا . عليه فإن أي حوار يفتقر إلى إحدى هذه الأسس لا يتوقع له أن يحقق أهدافه المرسومة له. بالتالي فإن من الخطأ في إطار الترتيب لبدء أي عملية حوار بين طرفين أو أكثر قول أو فعل الآتي:

- ✓ وضع شروط مسبقة للحوار
- ✓ وضع نتائج الحوار قبل بدايته

●مع جواز المطالبة بضمانات لتأمين النفس أثناء الحوار في حالة خوف أحد الأطراف من غدر الطرف الآخر سيما اذا كان أطراف الحوار أو أحدهما يمتلك قوة أو قدرة عسكرية تمكنه من إيذاء الآخر.

عليه يمكن تعريف مفهوم (الحوار) بما يخدم أغراض هذه الورقة على الوجه التالي:

الحوار هو عملية؛ نقل، تبادل، تداول وفهم متعمق لمنطلقات ومواقف الذات والآخرين، إما وصولا لفهم مشترك أو تعرفا على أوجه الإختلاف، والبحث عن طرق مخاطبتها كيفما تتراضى عليه الأطراف.

ثانيا: مفهوم مصطلح المجتمعي

مفهوم مصطلح (المجتمعي) يشير في مدلوله إلى أنه منسوب للمجتمع، والمجتمع كما ورد في موقع ويكبيديا على الانترنت هو؛ (مجموعة أو شبكة من الأفراد يرتبطون موضوعيا إلى بعضهم البعض بعلاقات إجتماعية دائمة نسبيا وربما تكون متجاوزة للرابط الجغرافي، وبما يجعلهم يرون في هذه العلاقات أهمية ذاتية لهويتهم وممارستهم الاجتماعية.)

والانتساب إلى المجتمع والشعور بالانتماء إليه تحكمه أربع عناصر أساسية هي:

- ✓ العضوية الموضوعية
- ✓ التأثير في مكوناته وقضاياه
- ✓ التكامل وإشباع الحاجات
- ✓ المشاركة والتواصل العاطفي

اذا مصطلح (المجتمعي) يكون المقصود منه حسب أغراض هذه الورقة هو؛ كل ما يرتبط بعلاقات وشئون مجموعة أو شبكة الأفراد الذين تجمعهم هوية اجتماعية موحدة؛ مثل منظمات المجتمع المدني والأهلي والنقابات والاتحادات والروابط والجامعات ومراكز البحوث ... الخ

ثالثا: مفهوم مصطلح الحوار المجتمعي

للتعرف على مفهوم الحوار المجتمعي نعمل على الربط بين المفهومين (الحوار/المجتمعي) كما أوضحناهما عاليه. عليه نخلص إلى أن مفهوم الحوار المجتمعي هو:

أن يدير المجتمع ممثلا في مجموعاته وأفراده حوارا فيما بينهم يساعدهم على فهم متعمق لمنطلقات ومواقف بعضهم البعض حول القضايا والمسائل التي تؤثر على إجتماعهم، إتفقوا أو إختلفوا، والبحث عن الطرق المناسبة لمخاطبتها بما يلبي احتياجاتهم ويعزز وحدتهم.

بهذا المعنى نجد أن فكرة الحوار المجتمعي أصلا ارتبطت في المجتمعات الحديثة بسياق اجتماعي بحت يركز على تعزيز مشاركة المجتمع في مخاطبة احتياجاته وتلبيتها. والمجتمعات الحديثة بحكم تكوينها وتطورها في حالة حوار دائم ولا تحتاج إلى من يطلق دعوة للحوار داخلها سيما وأن كل قضاياها الكلية قد حسمت فيها منذ

وقت مبكر جدا. وعليه ظل المفهوم حيا فيها يركز أكثر على ضرورة المشاركة الفاعلة للمجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار فيه. وبالتالي على مستوى هذه المجتمعات ظل المفهوم يعبر عن هذه المعاني والسياقات الاجتماعية في كل استخداماته العلمية والموضوعية.

أما في حالة إستخدام المفهوم (الحوار المجتمعي) في إطار مبادرة الحوار الوطني في السودان في هذه الحالة نحتاج أن نراجع السياق الذي جاءت فيه المبادرة ومحاولة قراءة المفهوم من داخلها حتى نتعرف على مدى قرب أو بعد المصطلح من سياقه ومعناه المتعارف عليهما.

(ب) مفهوم الحوار الوطني:

الحوار الوطني مفهوم يقصد به التداول بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في رؤاها حول قضايا الوطن الأساسية كأفضل وسيلة لتجاوز الخلاف والأزمات سلميا وفي المقابل رفض كل أشكال الإقصاء والعنف اللفظي والمادي كوسيلة لحل الإشكالات الوطنية.

- الحوار الوطني آلية تهدف لنقل وتوسيع المشاركة السياسية لتشمل ليس فقط الأحزاب والنخب السياسية والعسكرية ولكن أيضا المجتمع بكل هيئاته، مؤسساته، منظماته ورموزه.

- هدف الحوار الوطني هو تحرير الاحتكار السياسي لقضايا الوطن من قبل جهة واحدة أو جهات مثل: والأحزاب والحركات المسلحة والنخب وإتاحت الفرصة للآراء والمصالح المختلفة للتأثير في تشكيل المرحلة المقبلة أو الانتقالية واتجاهات التفاوض فيها.

●الحوار الوطني ليس بالضرورة عملية ديمقراطية مجردة أو مثالية، بل في الغالب الأعم يتم إختيار المشاركين فيه بالتعيين أو الإختيار عبر كليات أو تكتلات أو تحالفات متراض عليها.

●عملية الحوار الوطني لا تحكمها قواعد أو إجراءات راسخة وثابتة ولكنها تعمل على تصميم ووضع قواعدها وإجراءاتها حسب الحاجة والاتفاق.

اذاً عملية الحوار الوطني تسعى لتوسيع المشاركة وتجاوز إحتكار الأحزاب والنخب السياسية والعسكرية لقضايا الوطن، بالرغم من أنها لا توفر مناخا ديمقراطيا كاملا لإختيار المشاركين، وأجندة الحوار ومنهج ونتائج التفاوض.

(ج) العلاقة بين مفهوم الحوار الوطني والحوار المجتمعي:

نظريا نحتاج إلى إعادة قراءة لمفهوم الحوار الوطني بما يمكننا من استيعاب السياق الذي جاء فيه وملاءمته مع مفهوم الحوار المجتمعي والذي جاء ليكون رافدا لمفهوم الحوار الوطني وفي ذات سياقه.

ولما كان مفهوم الحوار الوطني هو عبارة عن:(عملية تسعى لتوسيع المشاركة وتجاوز إحتكار الأحزاب والنخب السياسية والعسكرية لقضايا الوطن، بالرغم من أنها لا توفر مناخا ديمقراطيا كاملا لإختيار المشاركين، وأجندة الحوار ومنهج ونتائج التفاوض)

إذا مفهوم (الحوار الوطني) بهذا المعني يمثل مبدءا مفهوما سياسيا جئ به ليؤطر لعملية سياسية. وبالتالي يكون السياق الذي تم فيه استخدام مفهوم الحوار الوطني سياقا سياسيا بامتياز.

أما مفهوم الحوار المجتمعي والذي هو عبارة عن: (إدارة المجتمع ممثلا في مجموعاته وأفراده حوارا فيما بينهم يساعدهم على فهم متعمق لمنطلقات ومواقف

بعضهم البعض حول القضايا والمسائل التي تؤثر على إجتماعهم، إتفقوا أو إختلفوا، والبحث عن الطرق المناسبة لمخاطبتها بما يلبي احتياجاتهم ويعزز وحدتهم.)

يدل على أن مفهوم (الحوار المجتمعي) بهذا المعنى يمثل مبدءا مفهوما اجتماعيا بامتياز ولكن يتم تأطيره في إطار السياق السياسي الذي جاءت فيه مبادرة الحوار الوطني، وبالتالي يصبح المفهوم بهذه الصورة قد تم إستخدامه وتوظيفه في سياق سياسي بامتياز أيضا.

ولذلك نجد أن تغول وهيمنة الأحزاب السياسية على عملية الحوار الوطني تجد ما يبررها بحكم أنها ظلت على الدوام الفاعل الأساسي في الواقع السياسي السوداني منذ استقلاله في ١٩٥٦م وبل قبل ذلك التاريخ. ولكن الحكومة ممثلة في رئاسة الجمهورية والتي هي صاحبت المبادرة بالرغم من أن لها دور رئيس في تحديد حجم مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع بمكوناته ورموزه، إلا أنها لا تملك الحق في التدخل لتحديد ممثلي أيا من الأحزاب السياسية أو المجتمع وإلا كان في ذلك إفراغا لمفهوم الحوار الوطني من معناه ومحتواه وبالتالي فقدانه للشرعية السياسية والاجتماعية تماما. عليه نؤكد هنا على أهمية وضرورة مشاركة المجتمع ومكوناته الأساسية ولكن الأهم هو أن لا يتم تجاوز منظمات المجتمع المدني الفاعل الرئيس في المجتمع والمعترف به إقليميا ودوليا أو محاولة تهميش دوره في العملية. فكل تجارب الحوار الوطني التي تمت في العالم شارك فيها المجتمع المدني بطرق ونسب مختلفة ولكنها لم تتجرأ على تجاوزه أو الوصاية عليه. بل ظل المجتمع المدني ومنظماته يتمتعون بالشعور بالملكية للحوار مما أهلهم للقيام بأدوار متعددة في دعمه وضمان نتائجه؛ من المساهمة في بلورة قضاياه والمشاركة في فعالياته إلى مراقبته وضمان تنفيذ مخرجاته.

اذا علاقة الحوار (المجتمعي) بالحوار (الوطني) هي أنه يمثل رافدا ورصيدا اجتماعيا ضخما لعملية الحوار الوطني يشارك في تشكيل المرحلة المقبلة ورسم المستقبل من ناحية، ويعزز شرعية الحوار ويوفر الضمانات اللازمة للإلتزام بمخرجاته ونتائجه من قبل الأطراف السياسية (الأحزاب المشاركة في الحكومة والمعارضة) والحركات المسلحة من الناحية الأخرى.

شروط شرعية وفعالية الحوار الوطني:

- **حجم ومكونات عملية الحوار الوطني**

١. كثرة أو قلة القضايا المطروحة (شرط فعالية)
٢. المشاركون في الحوار وكيفية إختيارهم (تعيين أم إنتخاب) (شرط شرعية وفعالية)

- **سلطات وصلاحيات الحوار الوطني**

١. ما علاقة آليات الحوار بالمؤسسات الرسمية القائمة (شرط شرعية)
٢. مدى إلزامية مخرجات الحوار للمؤسسات القائمة وأطراف الحوار (شرط شرعية)

- **استقلالية عملية الحوار الوطني**

✓ مدى استقلالية آليات الحوار الوطني عن الدولة ومؤسساتها (شرط شرعية وفعالية)

مطلوبات أساسية لنجاح عملية الحوار الوطني:

- إرادة سياسية قوية
- تأييد ودعم مجتمعي واسع
- تحقيق أوسع مشاركة من الأطراف ذات الصلة بالحوار الوطني

- الشعور بملكية الحوار الوطني وسط الحكومة، الدولة ومؤسساتها، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

الدروس المستفادة من مشاركة المجتمع المدني في تجارب الحوار الوطني في العالم:

- المجتمع المدني شريك إستراتيجي في عملية الحوار الوطني
- المجتمع المدني يمكن أن يؤدي أدوارا مختلفة في إطار الحوار من المساهمة في التنظيم والسكرتارية إلى تقديم الخبرة الفنية.
- المجتمع المدني صار عاملا أساسيا في تطبيق عملية الحوار؛ تجميع المطالب، حشد التأييد والدعم، تقديم المساهمات الموضوعية والفنية.
- أهمية شعور المجتمع المدني بملكية الحوار، إذ أن ملكية الحكومة والأحزاب السياسية للحوار لا تعني قومية الحوار

مسارات الحوار الوطني: المكونات والآليات والمنهج

لقد إنطلق الحوار الوطني بمبادرة مباشرة من رئاسة الجمهورية مثل خطاب الرئيس في ٢٧ يناير ٢٠١٤م للأمة السودانية بداية حقيقية له. ويلاحظ أن خطاب الرئيس وجه رسائل واضحة لثلاث جهات رئيسية إعتبر أنها هي الممثل الحقيقي للأمة السودانية وهي: [ب]

١. الأحزاب السياسية
٢. المجتمع ومكوناته ورموزه
٣. الحركات المسلحة (الموقعة على اتفاقات سلام مع الحكومة وغير الموقعة)

يلاحظ من الخطوات الأولى للحوار الوطني أنه بدأ بمسار رأسي، حيث إبتدر رئيس الجمهورية مبادرته بخطاب وجهه للأمة السودانية (٢٧ يناير ٢٠١٤م)، تلاه بلقائه بالأحزاب السياسية (٦ أبريل ٢٠١٤م)، ثم لقائه بمكونات المجتمع ورموزه (١٠ أغسطس ٢٠١٤م) ـــ (راجع الشكل (١) أدناه الذي يوضح المسار الرأسي للحوار الوطني).

شكل (١)
يوضح المسار الرأسي للحوار الوطني

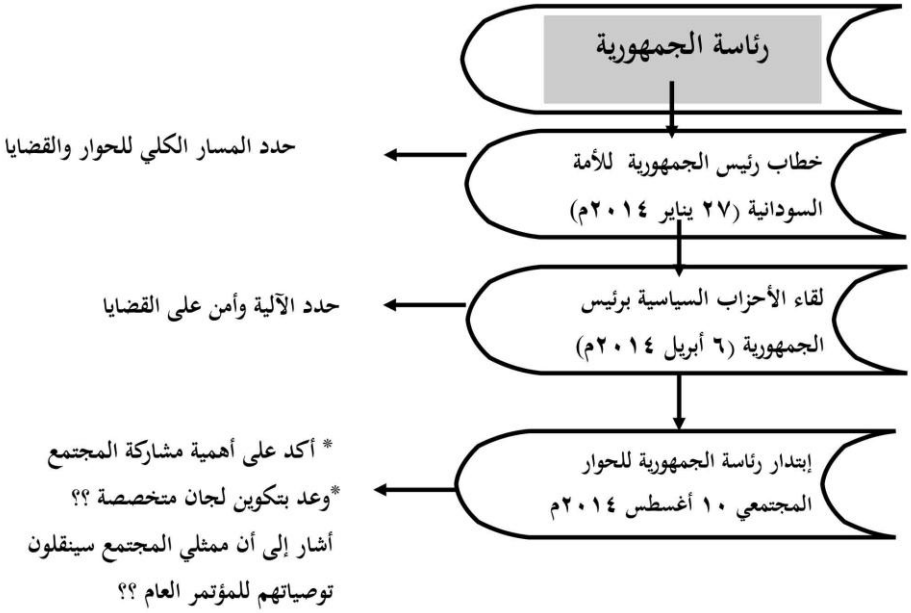

بالنظر إلى الشكل (١) الذي يوضح مسار الحوار الوطني الرأسي ومكوناته وآلياته يتضح لنا أن المسار الرأسي للحوار فيه مراحل لم تكتمل بعد مما يؤثر بالتالي على مجمل عملية الحوار الوطني؛ وذلك واضحا في غياب لقاء الرئيس بالمكون الثالث للأمة السودانية وتمثله الحركات المسلحة غير الموقعة على السلام ويمكن أن يعزى

ذلك لموقف هذه الحركات الرافض للمشاركة في الحوار. وأيضا تجب الإشارة إلى أن لقاء المجتمع ومكوناته ورموزه لم يخرج بآلية محددة كما حدث في لقاء الأحزاب السياسية (آلية ٧ + ٧)، ولم يذكر الرئيس في خطابه كيفية تكوينها ولا كيفية مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني. علما بأن المجتمع ووفقا لخطاب الرئيس يتكون من هيئات ومنظمات ومجموعات وفئات مختلفة يصعب جدا أن يجتمعوا أو يتفقوا على ممثلين لهم دون موجهات واضحة من رئاسة الجمهورية تساعد على تنظيم عملية مشاركتهم في الحوار الوطني.

في ١٦ أغسطس ٢٠١٤م عقدت آلية الأحزاب السياسية (٧ + ٧) مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه وثيقة خارطة طريق الحوار الوطني.[١] في هذه الوثيقة إتفقت رئاسة الجمهورية مع آلية الأحزاب السياسية (٧ + ٧)، على غايات وأهداف الحوار، آليات الحوار واختصاصاتها، عضوية مؤتمر الحوار الوطني وفترته. تم كل ذلك، وبقية مكونات الأمة السودانية منها من لم يبارح مكانه بعد (المجتمع ومكوناته ورموزه) ومنها من لم يحسم بعد أمر مشاركته أصلا (الحركات المسلحة). فيبدو واضحا أن الحوار الوطني يحتاج إلى مسار آخر أفقي مكملا للحوار في شكله ومساره الرأسي، وذلك لإعطاء زخم أكبر للحوار وتعميقه وسط القوى السياسية والاجتماعية من ناحية، واستجابة لمفهوم الحوار الوطني كما ينبغي أن يكون؛ على أوسع مشاركة سياسية وتحريره من هيمنة الحكومة والأحزاب والنخب من الناحية الأخرى. وإن لم تلتفت الأطراف الأساسية إلى ذلك المأزق فإنا نتوقع إعادة إنتاج للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصورة أسوأ من الحالية.

إذ أن المسار الأفقي للحوار الوطني أظهر جليا أن الأحزاب السياسية وبإعتبارها كيانات منظمة أصلا ومتجانسة إلى حد كبير في داخلها وخطوط المسئولية فيها محددة بقوانين ولوائح فقد إستطاعت أن تخرج في لقائها مع رئيس الجمهورية بآلية

[١] أنظر صحيفة الانتباهة ١٧ أغسطس ٢٠١٤م، ص ٣

محددة (٧ + ٧) وأن تناقش معه حتى القضايا المقترحة للحوار. بل إستطاعت الأحزاب السياسية ومن خلال آليتها التي كونتها لاحقا أن تفرض نفسها كطرف أساسي وأوحد أمام الرئيس وحكومته ونجحت في إختطاف مبادرة الحوار الوطني وإحتكارها وإقصاء المجتمع بكل مكوناته ورموزه من المشاركة في تقرير مصير الوطن ومستقبله. والجدير بالإشارة إليه هنا أن الحكومة وحزبها الحاكم اذا كانت متواطئة مع الأحزاب السياسية المعارضة على إقصاء المجتمع بكل مكوناته ورموزه من المشاركة في عملية الحوار الوطني أو حتى إضعاف أو تهميش مشاركته فهي مخطئة في ذلك. إن على الحكومة والرئيس خاصة أن يعلم ـ وهو الأعلم بذلك ـ أن تاريخ الأحزاب السياسية وتجربتها منذ إستقلال السودان لا يؤهلانها للإنفراد بتقرير مصير البلاد أو رسم مستقبلها. وأن الذي أسهم في تراجعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو وصاية الاحزاب السياسية على الشعب واحتكارها لشئون الوطن وتقرير مصيره بعيدا عن رأي المجتمع ومكوناته ورموزه وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى أزمتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي نحاول أن نتجاوزها بمبادرة الحوار الوطني التي جوهر فكرتها توسيع المشاركة وكسر احتكار الأحزاب والنخب السياسية والعسكرية لقضايا الوطن الكلية والمصيرية.

أيضا المسار الأفقي يوضح لنا أن مشاركة مكونات الأمة السودانية كما أشار إليها الرئيس في مبادرته وخطاباته المختلفة في إطار الحوار الوطني يتوقع منها جميعا أن تعلن موقفها الرسمي من الحوار الوطني أو أن يتم تجاوزها وتكون في هذه الحالة قد حكمت على نفسها بالعزل من مجمل العملية السياسية الوطنية مستقبلا. وعليه يتوقع من مكونات الأمة السودانية (الأحزاب السياسية، المجتمع بمكوناته ورموزه، الحركات المسلحة) إن قبلت بالمشاركة في الحوار الوطني أن تبلور مساهماتها من خلال آليتها التي يتم التراضي عليها من داخل مكونها بعد التشاور مع رئاسة الجمهورية أو في إطار الموجهات العامة لآلية الحوار . (أنظر الشكل (٢) أدناه)

الشكل (٢)
يوضح المسار الأفقي للحوار الوطني

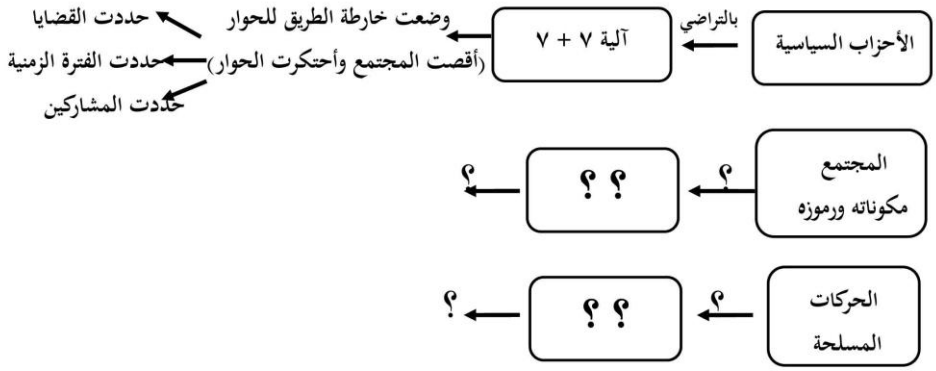

الشكل (٣)
يوضح آليات الحوار الرسمية التي اتفقت عليها آلية الأحزاب السياسية

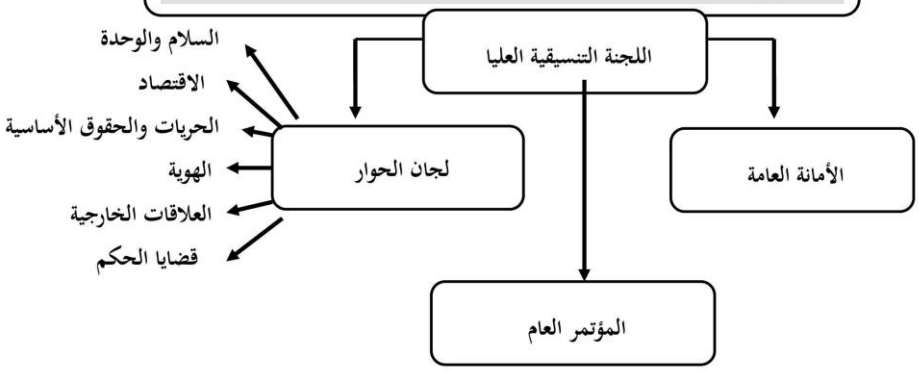

بالنظر إلى آليات الحوار الرسمية التي تم الاتفاق عليها في آلية الأحزاب السياسية أشير إلى الملاحظات التالية:[٢]

[٢] أنظر الشكل رقم (٣) الذي يوضح آليات الحوار الرسمية التي تم الاتفاق عليها في آلية الأحزاب السياسية (٧ + ٧)

- إن تكوين اللجنة التنسيقية العليا من مكون واحد من مكونات الأمة السودانية فيه تكريس لحالة الأزمة السياسية السودانية وتجاوز لمبدأ الحوار الوطني ومفهومه الذي لا يستثنى أحدا فما بالك بإقصاء أكبر مكون من مكونات الأمة السودانية أو على الأقل تجاهله من أن يكون عضوا في لجنة مسئولة عن قيادة وإدارة الحوار الوطني.

- الوثيقة وآلياتها التي أشارت لها لم تذكر شيئا عن كيفية مشاركة المجتمع بكل مكوناته ورموزه في لجان الحوار المتخصصة وفي المؤتمر العام.

- يظهر جليا أن الآليات المعتمدة والمنهج الذي يبدو أنها ستتبعه لا يمنح الأحزاب السياسية أو يفرض عليها ضرورة إدارة حوارات معمقة داخلها أولا بمشاركة أوسع عدد ممكن من عضويتها لتحديد موقفها حول كل قضية أو محور مطروح مما يختبر مصداقية هذه الأحزاب وحقيقة تلبيتها لتطلعات المواطنين الذين تدعي تمثيلهم من ناحية ويكشف للرأي العام مواقفها الحقيقية منها من الناحية الأخرى.

- الآليات والمنهج المعتمد يكرس هنا أيضا للنخب السياسية ويقصي ثروة اجتماعية كبرى من رموز وخبراء وأكاديميين وناشطين عن المشاركة في التأسيس الدستوري والسياسي والمجتمعي لدولة عادلة وراشدة في السودان.

- من الذي يضمن مآلات الوضع في حالة تراجع الأحزاب السياسية عن الحوار أو لجوئها للمناورة في ظل هيمنتها التامة على اللجنة التنسيقية العليا وعضوية لجان الحوار والمؤتمر العام؟؟؟؟

<u>مقترح لمكونات وآليات ومنهج الحوار الوطني</u>

بناء على الملاحظات المشار إليها أعلاه حول آليات ومنهج ما أتفقت عليه آلية الأحزاب السياسية (٧+٧) نطرح هنا مقترحا نأمل أن يكون محل نظر الأطراف الأساسية للحوار الوطني. **وفي هذا المقترح نحاول أن نؤكد على الآتي:**

- ✓ أن يتم تحديد وتكوين آليات الحوار الوطني كلها بالتشاور مع رئاسة الجمهورية

- ✓ كل مكون من مكونات الأمة السودانية الثلاث (الأحزاب السياسية/المجتمع ومكوناته ورموزه/الحركات المسلحة) يتم تكوين آلية له للقيام بمسئوليات الترتيب والتنظيم والسكرتارية لمكونه وللتنسيق والتشاور مع بقية المكونات ورئاسة الجمهورية حول مسار الحوار ومتطلباته حتى وصوله للنهايات المرجوة.

- ✓ أن تتكون اللجنة التنسيقية العليا من مجموع عضوية آليات مكونات الأمة السودانية الثلاث (الأحزاب والمجتمع والحركات). برئاسة السيد/ رئيس الجمهورية

- ✓ أن تتاح الفرصة كاملة لكل مكون من مكونات الأمة السودانية أن يدير حوارا معمقا داخله يشارك فيه أكبر عدد ممكن من منتسبيه وأن يحدد موقفه من كل قضية من قضايا الحوار في وثيقة تحمل أسمه وتعبر عنه.

- ✓ يتم إختيار ممثلي مكونات الأمة السودانية الثلاث للمؤتمر العام بالتشاور والتنسيق مع اللجنة التنسيقية العليا

- ✓ أن نفصل فصلا تاما بين صفات وأدوار الخبراء وصفات وأدوار الممثلين الرسميين لكل مكون أو طرف في الحوار.

الشكل (٤)
يوضح مقترحنا لمكونات وآليات ومنهج الحوار الوطني

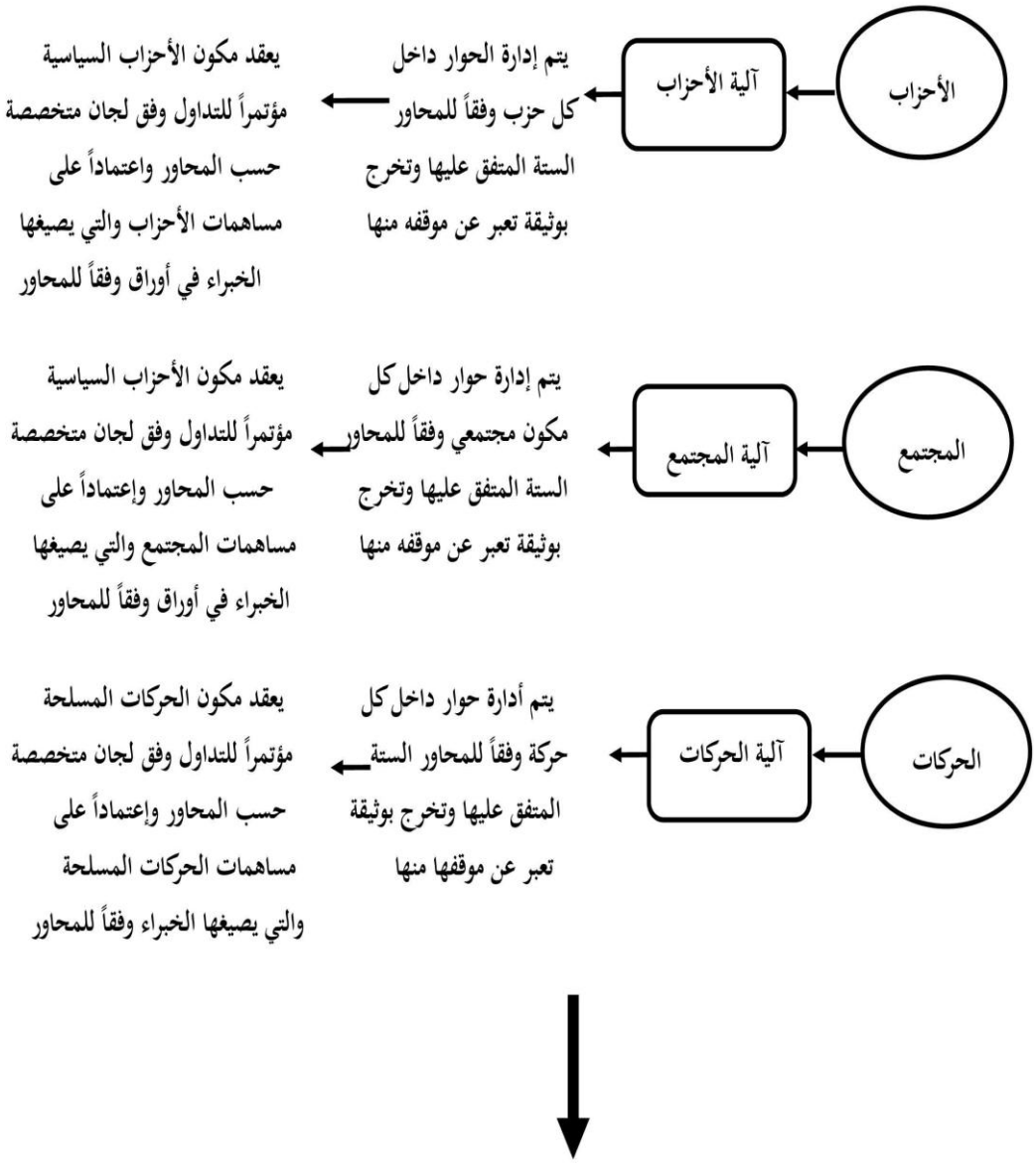

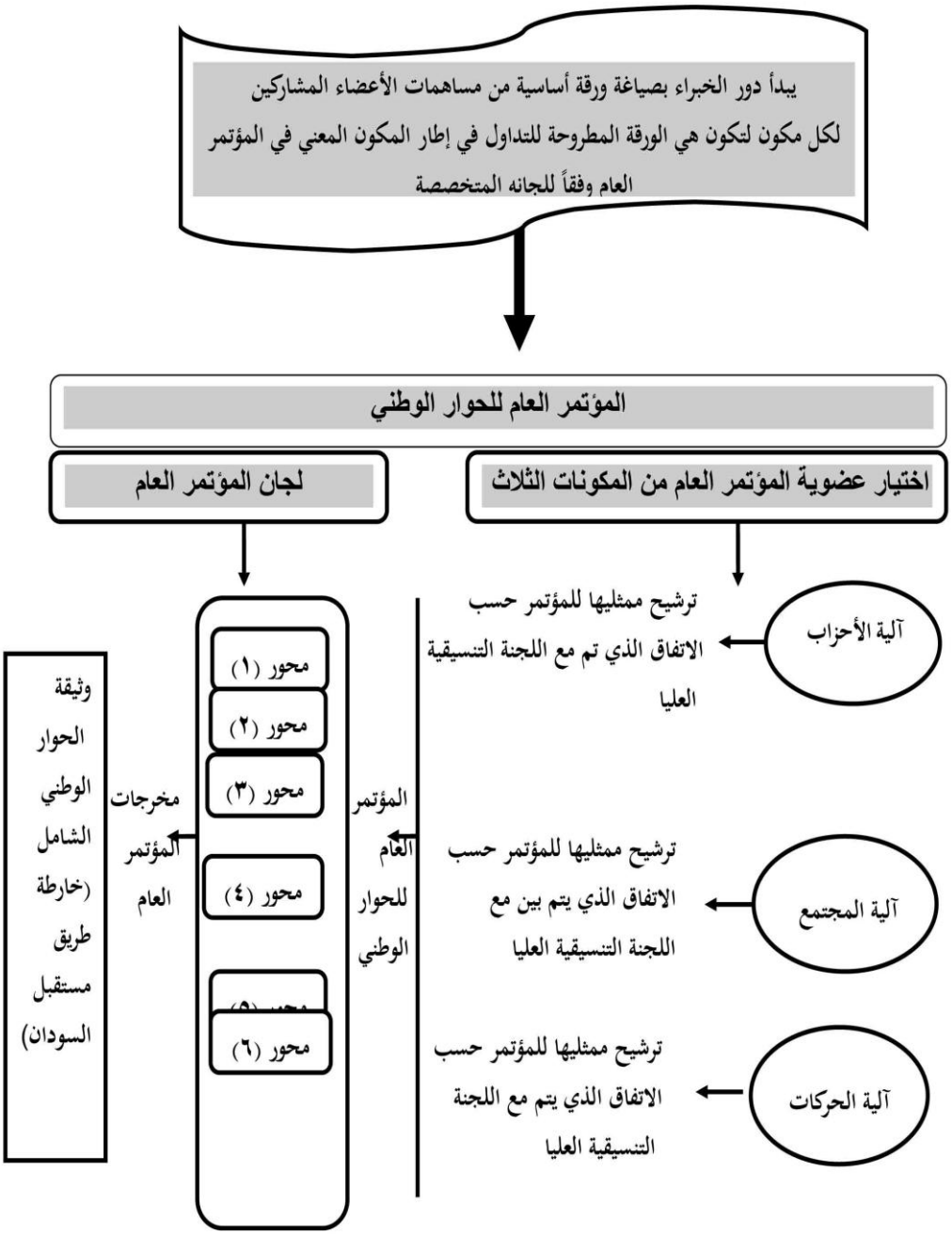
يبدأ دور الخبراء بصياغة ورقة أساسية من مساهمات الأعضاء المشاركين لكل مكون لتكون هي الورقة المطروحة للتداول في إطار المكون المعني في المؤتمر العام وفقاً للجانه المتخصصة
المؤتمر العام للحوار الوطني
اختيار عضوية المؤتمر العام من المكونات الثلاث
لجان المؤتمر العام
آلية الأحزاب
ترشيح ممثليها للمؤتمر حسب الاتفاق الذي تم مع اللجنة التنسيقية العليا
آلية المجتمع
ترشيح ممثليها للمؤتمر حسب الاتفاق الذي يتم بين مع اللجنة التنسيقية العليا
آلية الحركات
ترشيح ممثليها للمؤتمر حسب الاتفاق الذي يتم مع اللجنة التنسيقية العليا
المؤتمر العام للحوار الوطني
محور (١)
محور (٢)
محور (٣)
محور (٤)
محور (٦)
مخرجات المؤتمر العام
وثيقة الحوار الوطني الشامل (خارطة طريق مستقبل السودان)

توصيات الورقة:

- ✓ لابد من توسيع المشاركة السياسية في عملية الحوار الوطني وعدم السماح للأحزاب والنخب السياسية بالهيمنة عليها وإحتكار قيادتها وإدارتها. إن إختطاف المكون السياسي (الأحزاب السياسية) للحوار الوطني وإحتكارهم لقيادته وإدارته يؤثر على مساره ويهدد نجاحه، بل أكثر من ذلك ربما يؤثر على شرعيته وموضوعيته.

- ✓ حجم المجتمع وتمثيله في عملية الحوار الوطني يعزز شرعيته ويساهم في نجاحه وضمان تنفيذ مخرجاته. ويمثل المجتمع ومكوناته ورموزه رصيدا إجتماعيا وسياسيا ضخما لا ينبغي تجاهله والسعي المتواصل للتأكد من شعوره بملكية الحوار وبالتالي ضمان مشاركته ودعمه وتأييده له.

- ✓ لابد من تواصل المساعي من قبل كل أطراف ومكونات الحوار وعلى رأسهم رئاسة الجمهورية لضمان مشاركة الحركات المسلحة في الحوار الوطني والاستجابة للشروط الضرورية المطلوبة واللازمة لمشاركتهم.

- ✓ تؤكد مضامين الورقة أن خيارات الحوار الوطني ونجاحه لا تحتمل أن يرتهن الحوار للأحزاب والنخب فذلك يجعله حوارا فوقيا لا يلبي آمال وتطلعات الشعب ويفتح الباب من ثم واسعا للفاعلين الاقليميين والدوليين للتدخل والتأثير في مسار ونتائج الحوار بما يخدم أكثر أهداف ومصالح النخب والخارج وليس أهداف ومصالح الوطن والمواطن.

خاتمة:

الحوار الوطني في السودان هو آخر فرصة يمكن أن تعطي أمل للشعب والمواطن السوداني بأن الغد يمكن أن يكون أفضل. وهي ذات الفرصة التي اذا وعتها الأحزاب السياسية جيدا يمكن أن تستغلها لإعادة رسم وبناء دورها الجديد على أسس وقيم وممارسة ديمقراطية حقيقية. أما الحركات المسلحة فالحوار الوطني يضعها أمام أن تختار بين الإنخراط في حوار وطني يهدف إلى التأسيس الدستوري والسياسي والمجتمعي لسودان جديد أو أن تكون مجرد حركات إرهابية أو لوردات حرب كما أطلق عليها البعض.

[أ] راجع الشكل رقم (١) الذي يوضح مكونات الأمة السودانية ومسار الحوار الرأسي

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

منظمة مجتمع مدني تعمل على تعزيز الديمقراطية المفضية لتنمية مستدامة متوازنه تحقق كرامة البشر الانسانية بغض النظر عن فروقات الدين واللون والعرق وغيرها من عناصر التمييز السلبي التي تنتهك مبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها في الاديان والاعراف السليمة والقوانين.

الخرطوم -المعمورة - شارع عبيد ختم - جنوب مستشفى الشيخ التخصصي

Khartoum, Al-mamora, Abied Khatim st, south of Al-shiekh Hospital

Tel : 0112365317 - 0183522875

E-mail : scdd2014@gmail.com

www.scdd-sd.org